



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#لقاءات رسمية

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يستقبل نائب سفير
المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين بمناسبة انتهاء فترة عمله



العلاقات بين المؤسسة والسفارة البريطانية خاصة في المجالات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، متمنيًا له دوام التوفيق في مهامه المستقبلية، من جانبه، أشاد نائب السفير البريطاني بما يقوم به رئيس وأعضاء المؤسسة من جهود لحماية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في مملكة البحرين، متمنيًا لمملكة البحرين وشعبها دوام التقدم والازدهار.

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، سعادة السيد ستيوارت سامرز نائب سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين والسيدة فيونا والكر، وذلك بمناسبة انتهاء فترة عمله في مملكة البحرين.

وأشاد الدرازي بالجهود التي بذلها السيد سامرز طيلة فترة عمله والتي أسهمت في تعزيز



رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يستقبل النائب حنان الفردان



الإنسان في مملكة البحرين، كما ناقش الجانبان عددًا من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعددًا من المواضيع المتعلقة بمستجدات الملف الحقوقي في مملكة البحرين، ودور المؤسسة الوطنية في التعاطي معها.

من جانبها، ثمنت الفردان دور المؤسسة الفعال في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مؤكدة دعم المجلس النيابي لعملها المهني، معربة عن تقديرها للجهود المبذولة من رئيس وأعضاء مجلس المفوضين.

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بمقر المؤسسة في ضاحية السيف، النائب حنان الفردان عضو مجلس النواب، إذ ثمن ما يوليه أعضاء مجلس النواب من اهتمام لقضايا حقوق الإنسان، من خلال تعزيز التشريعات والقوانين المعنية في هذا الشأن، لتكفل أفضل الممارسات في المجال الحقوقي.

واستعرض الدرازي خلال اللقاء آلية عمل المؤسسة والجهود التي تقوم بها في نشر الوعي بثقافة حقوق

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل ممثل مكتب منظمة الصحة العالمية في المملكة البحرين



وثن الدرازي الدور والجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية في دعم جهود الدول لتطوير الخدمات الصحية، مؤكداً على أهمية تعزيز سبل التعاون المشترك بين الجانبين.

من جانبها، ثمنت الدكتورة عطا طرة الدور الفعال الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية في نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأكدت على دعمها لعمل المؤسسة المهني للمساهمة في تقديم مملكة البحرين في المجالي الحقوقي.

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتورة عطا طرة ممثلة مكتب منظمة الصحة العالمية في مملكة البحرين، بحضور الدكتور حورية عباس حسن عضو مجلس المفوضين مفوض حقوق الطفل، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف.

وخلال اللقاء، قدم الدرازي نبذة عن دور المؤسسة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين بشكل عام ودعم الحق في الصحة بشكل خاص.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تصدر تقرير مراقبة الانتخابات النيابية والبلدية 2022

وأكد الدرازي على أن تقرير المؤسسة قد بُني على أسس قانونية وعملية واضحة ومحددة تعكس مراحل رصد ومراقبة العملية الانتخابية النيابية والبلدية كافة، من الناحيتين التشريعية (القانونية) والتنفيذية (الممارسة العملية)، والتي تبدأ منذ لحظة الدعوة إلى الانتخاب والترشيح، مروراً بإجراءات القيد في جداول الناخبين والاعتراض عليها، وصولاً إلى تلقي طلبات الترشيح والاعتراض عليها والطعون القضائية المقدمة فيها، وانتهاءً بالدعاية الانتخابية والصمت الانتخابي.

وفي شأن مراقبة العملية الانتخابية في يوم الاقتراع، فقد بين الدرازي إلى أن المؤسسة عمدت إلى إعداد استمارة خاصة بالرصد والمراقبة، اشتملت على عدد (88) مؤشراً - تمت الإشارة إليها في متن التقرير - تعكس مجريات هذه العملية منذ بدايتها الأولى والتي تسبق فتح باب الاقتراع لإدلاء الناخبين بأصواتهم، وصولاً إلى مرحلة بدء عملية الاقتراع حتى انتهائها، دون إغفال لمرحلة الفرز والعد وإعلان النتائج النهائية، بلوغاً إلى مرحلة تلقي الطعون الانتخابية والفصل فيها؛ والتي هي من اختصاص محكمة التمييز بوصفها أعلى هيئة قضائية، على النحو الذي يضمن مصداقية وشفافية ونزاهة مجرياتها.

وأشار الدرازي إلى تقرير المؤسسة الخاص بمراقبة العملية الانتخابية لعام 2022 قد خلص إلى جملة من الملاحظات والتوصيات الختامية التي تصب نحو ضمان التمتع التام بالحقوق في الترشيح والانتخاب، والتي هي في حقيقتها استكمالاً ومتابعة من المؤسسة للتوصيات السابقة والواردة في تقريرها لعام 2018. إذ تأمل المؤسسة أن تكون جميع تلك التوصيات أدوات تدعم المضي قدماً في تطوير العملية الانتخابية، وبما يعكس الرؤية الملكية السامية التي تصبوا دائماً نحو إعلاء قيم حقوق الإنسان في كل الميادين.

وللاطلاع على التقرير يمكن زيارة قسم التقارير في الموقع الإلكتروني للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان www.nihr.org.bh.



إنفاذاً للدور المنوط بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية جميع لحقوق، وأهمية ضمان تمتع الجميع بها، أصدرت المؤسسة تقريرها المعني بمراقبة العملية الانتخابية النيابية والبلدية لعام 2022 في مملكة البحرين، في المدة السابقة على بدء الاقتراع، من خلال الدعوة إليها والقيد في الجداول الانتخابية وتلقي طلبات الترشيح والاعتراض عليها، مروراً بمراقبة العملية الانتخابية في يوم الاقتراع، انتهاءً بمراقبتها في المدة اللاحقة من خلال الإعلان النهائي للفائزين، والطعون في النتائج.

وبهذه المناسبة صرح سعادة المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة على أن التقرير الصادر في شأن مراقبة العملية الانتخابية لعام 2022 يأتي انطلاقاً من إيمان المؤسسة الراسخ في أن المشاركة بإدارة الشؤون العامة سمة من سمات المجتمع الديمقراطي، وإحدى السبل الكفيلة لتعزيز قيم المواطنة الصالحة فيه، ذلك أن المشاركة في العملية الانتخابية ترشحاً وانتخاباً لعضوية مجلس النواب والمجالس البلدية أحد أبرز دعائم المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم - حفظه الله ورعاه - والذي يهدف إلى خلق نظام ديمقراطي متطور يقوم على دمج ومشاركة الأفراد في صنع القرارات السياسية، وممارسة الشعب لدورهم في الدفع بضمائم القرار لاتخاذ سياسات تخدم الصالح العام.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يشيد بالتعاون البناء مع وزارة الداخلية ودوره في الارتقاء بخدمات الإصلاح والتأهيل



في سياق متصل، ثمن رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التعاون البناء من قبل وزارة الداخلية وعلى رأسها معالي وزير الداخلية والذي يسهم في دعم عمل المؤسسة بشكل دائم، مشيداً بالاعتماد الدولي الذي حصلت عليه الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل من الجمعية الإصلاحية الأمريكية (ACA)، والذي يعكس التزام وزارة الداخلية بمنهج التطوير بشكل عام والسعي الحثيث إلى تحقيق المعايير العالمية في إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل والارتقاء بالخدمات على جميع المستويات، بهدف ضمان حقوق النزلاء.

وأوضح الدرازي أن المؤسسة الوطنية ستواصل دورها في مجال العمل على تعزيز حقوق الإنسان والاستمرار في التعاون مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، بما يتوافق مع المعايير الدولية المتبعة في هذا الشأن.

أكد المهندس علي الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن جميع الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان ومن ضمنها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والأمانة العامة للتظلمات ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين وكذلك وحدة التحقيق الخاصة، جاءت جميعها نتاج المشروع الإصلاحي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، كما أن التعاون البناء بين تلك الآليات والأجهزة المعنية في الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، والجهود التي تبذل في سبيل دعم جميع المواضيع المتعلقة بملف حقوق الإنسان في مملكة البحرين، كان له دور كبير في الارتقاء بالعمل الحقوقي في المملكة و تقوية منظومة الحماية عبر الآليات الوطنية وكذلك تقوية المؤسسة الوطنية خلال السنوات الماضية ومنحها مزيداً من الاستقلالية في القيام بدورها.

تصريح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الاجراءات والتدابير التي تم اتخاذها في مراكز الإصلاح والتأهيل والحبس الاحتياطي خلال موسم عاشوراء



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

ومرافقها والخدمات الإدارية والمساندة والالتقاء بعدد من النزلاء والنزيلات، الذين تم اختيارهم بشكل عشوائي، حيث تم الاستماع إليهم وأخذ ملاحظاتهم بشأن ظروف معيشتهم في المراكز، ومدى تمتعهم بحرية ممارسة شعائرهم الدينية خاصة في موسم عاشوراء، بالإضافة الى التحقق من أوضاعهم الصحية والمعاملة التي يتلقونها بشكل عام.

واكد وفد المؤسسة ان ادارات مراكز الإصلاح والتأهيل اتخذت الاجراءات والتدابير والتسهيلات اللازمة التي ضمنت حقوق النزلاء في احياء شعائر عاشوراء بكل يسر وسهولة، وذلك في إطار الضوابط التي حددها قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل ولائحته التنفيذية.

وعلى هامش تلك الزيارات، أشاد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بحزمة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها مراكز الإصلاح والتأهيل لتسهيل احياء عاشوراء.

في إطار الدور الحقوقي والرقابي لعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، قام وفد من أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة بعدة زيارات إلى مركز الإصلاح والتأهيل في "جو" ومركز الحبس الاحتياطي في "الحوض الجاف" ومركز اصلاح وتأهيل النساء في "مدينة عيسى"، استمرت عدة أيام لتفقد أوضاع النزلاء والنزيلات والوقوف على مدى تمتعهم بحرية ممارسة شعائرهم الدينية خلال موسم عاشوراء.

وخلال تلك الزيارات، اطلع وفد مجلس المفوضين على الإجراءات التنظيمية التي تم اتخاذها في مراكز الإصلاح والتأهيل لتمكين النزلاء والنزيلات من ممارسة شعائرهم الدينية، حيث تم عقد اجتماعات موسعة مع القائمين على تلك المراكز، قدموا خلالها إيجازاً حول الخدمات الادارية والإجراءات التنظيمية التي تم اتخاذها في هذا الشأن. كما قام وفد المؤسسة، بناء على اختياره، بمعاينة مبان محددة

تصريح رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول صدور الأمر الملكي رقم (39) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام الأمر الملكي رقم (17) لسنة 2017 بتحديد ضوابط تعيين أعضاء مجلس المفوضين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

تتمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان صدور الأمر الملكي رقم (39) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام الأمر الملكي رقم (17) لسنة 2017 بتحديد ضوابط تعيين أعضاء مجلس المفوضين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي جاءت مضامينه لتزيد من شفافية واستقلالية عمل المؤسسة وحياديته التامة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

وبهذه المناسبة أكد المهندس علي الدرازي رئيس المؤسسة على أن التعديلات التي جاء بها الأمر الملكي السامي بوصفها تعديلات تنسجم تماما مع مبادئ باريس ذات الصلة بمركز المؤسسات الوطنية

، و تصب نحو تقوية عمل المؤسسة لتتبوأ مكانتها الطبيعية بين نظيراتها من المؤسسات في العالم. كما ثمن رئيس المؤسسة الاهتمام البالغ الذي تحظى به المؤسسة الوطنية من لدن القيادة الحكيمة وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المعظم (حفظه الله ورعاه)، وما توليه من اهتمام لقضايا حقوق المواطنين والمقيمين بصفتها منارة من منارات الوعي الحقوقي وبيتاً للخبرة والمشورة على النحو الذي يعزز المزيد من أطر الديمقراطية وترسيخ دعائم دولة القانون.

بعد قيام مجموعة من نزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل بالإضراب عن الطعام: المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بزيارة إلى مركز الإصلاح والتأهيل (منطقة جو) وتلتقي بالمضربين



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

بناءً على ما رصدته المؤسسة في مواقع التواصل الاجتماعي بشأن قيام مجموعة من نزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل بالإضراب عن الطعام منذ يوم الاثنين 7 أغسطس 2023، وعطفاً على الشكاوى التي تلقتها المؤسسة من ذوي النزلاء للاطمئنان على الأوضاع العامة في المركز نتيجة هذا الإضراب، فقد قامت المؤسسة بزيارة تفقدية إلى مركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو يوم الخميس 10 أغسطس 2023، للاستماع لطلبات النزلاء وتكوين ملاحظاتهم بشأن الإضراب وأسبابه.

والتزاماً من المؤسسة بالشفافية والمسؤولية التامة، في نقل حالة حقوق الإنسان داخل أماكن الاحتجاز لذوي النزلاء والرأي العام، تنوه المؤسسة بأنها خلال الزيارة قامت بالالتقاء بمجموعة

من النزلاء ممثلي المباني التي شهدت الإضراب والاستماع إليهم ومعرفة طلباتهم، والتي تمحورت حول الأوضاع المعيشية في مركز الإصلاح، من طلب زيادة الوقت المحدد حالياً للشمس، والسماح بزيادة وقت الزيارة، مع إزالة الحاجز الزجاجي خلال تلك الزيارات، والنظر في حق النزلاء في الخلوة الشرعية، وضبط المعايير المتعلقة بمنح النزلاء الزيارات الخاصة مع ذويهم، إضافة إلى النظر في تفعيل حق النزلاء ذوي الأحكام الطويلة بالخروج للمشاركة في مراسم العزاء في حال وفاة أحد ذويهم، وكذلك النظر في خفض تكلفة تعرفه الاتصالات الهاتفية، مع زيادة أرقام الاتصال المخصصة لكل نزيل إلى أكثر من (5) أرقام المعمول بها حالياً، والعمل على توسيع نطاق المشمولين في تلك الأرقام (علماء بان حق الاتصال بالمؤسسة الوطنية مكفول

لجميع النزلاء دون استثناء)، كما تم التطرق إلى الحق في العلاج والرعاية الصحية، وذلك من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة، والعمل على إيجاد آلية تكفل تقديم الخدمة الطبية للنزيل في نطاق زمني أقصر مما هو معمول به حالياً.

كما أثار ممثلو المباني من النزلاء، حقهم في ممارسة الشعائر الدينية بشكل جماعي في المسجد وذلك بإقامة صلاة الجماعة، حيث إن المعمول به حالياً - كما أفادوا - هو أداء الصلاة في الغرف، وطلبوا النظر في إعادة بعض النزلاء لمبانيهم الأصلية بعد أن تم نقلهم إلى مبنى آخر.

وتؤكد المؤسسة حرصها التام على حفظ حقوق الجميع، وعلى الأخص النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل، أو مراكز الحبس الاحتياطي، بما يكفل لهم التمتع بحقوقهم المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والمعايير الدولية ذات العلاقة، حيث ستعمل المؤسسة مع الجهات المعنية عبر رفع تقرير مفصل حول هذه الزيارة مرفق به جميع الملاحظات وكذلك العمل على إيجاد أفضل السبل والوسائل للوصول إلى الحلول المناسبة لهذه الطلبات، بشكل متوازن وعادل.

كما تنوه المؤسسة بأنها على اطلاع دائم على أوضاع النزلاء من خلال الزيارات الميدانية المستمرة التي تقوم بها، وبأن وزارة الداخلية تعمل جاهدة وبشكل دائم لتطوير البنية التحتية للرعاية الصحية للنزلاء بشكل عام عبر تحويل هذه الخدمة من وزارة الداخلية إلى إدارة الشؤون الصحية بالمستشفيات الحكومية، كونها الجهة المتخصصة ذات الإمكانات في توفير الرعاية الصحية والعلاج، إلا عن عملية النقل التام تستتبع العديد

من الإجراءات والترتيبات التي قد تستغرق بعض الوقت لضمان كفاءة الخدمة، وستظل المؤسسة متابعة لهذا الموضوع لضمان تمتع جميع النزلاء بحقوقهم في الرعاية الصحية.

وتنوه المؤسسة أيضاً بأن عيادة المركز اتخذت الإجراءات اللازمة للتعامل مع النزلاء المضربين، وذلك حسب الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات، حيث تمت ملاحظة توفير ممرضين على مدار الساعة في كل مبنى تحسباً لأي حالة طارئة حفاظاً على صحة النزلاء وسلامتهم.

وتؤكد المؤسسة الوطنية على إنها تتعامل بشكل جاد و مهني مع أي شكاوى ترد لها بشأن أي انتهاك قد يقع على أحد الحقوق الأساسية للأفراد، سواء عن طريق الحضور إلى مقرها في ضاحية السيف، أو عن طريق الخط الساخن المجاني (٨٠٠١١٤٤)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني: www.nihr.org.bh.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تهنئ المجلس الأعلى للمرأة بمناسبة مرور 22 عام على تأسيسه



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

داعمًا رئيسيًا في عملها، وقد تبلور ذلك في إبرام مذكرة التفاهم بين الطرفين؛ الأمر الذي نتج عنه زيادة التعاون الثنائي في مجال حلحلة الشكاوى الواردة للمؤسسة، وتبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة الاتباع في شأن طلبات المساعدة المقدمة، بالإضافة إلى إقامة العديد من الفعاليات التثقيفية المشتركة ذات الصلة بحقوق المرأة والتي تهدف إلى زيادة الوعي المجتمعي بهذه الحقوق، دون إغفال مدى التنسيق المتقدم بين المجلس والمؤسسة في شأن التقارير الوطنية الدورية والمنظمة المقدمة من المجلس إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) حول التقدم المحرز في تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، والتقارير الموازية المقدمة من المؤسسة إلى ذات اللجنة بخصوص هذه الاتفاقية.

وثنى الدرازي عالياً وبِعظيم الفخر والاعتزاز الدور القيادي الرائد لقرينة العاهل المعظم وجهود سموها الكبيرة للارتقاء بمكانة المرأة البحرينية وتعزيز قدراتها لتتبوأ المراكز المتقدمة في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات والذي ينم عن الرؤية المستقبلية لسموها للمضي قدماً بالمرأة نحو المزيد من التقدم وترسيخ مكانة مملكة البحرين باعتبارها بيت الخبرة والنموذج الذي يحتذى به إقليمياً ودولياً في مجال تمكين المرأة وتقديمها.

رفع سعادة المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالأصالة عن نفسه ونيابة عن مجلس مفوضي المؤسسة أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لتأسيس المجلس، معرباً عن بالغ شكره وتقديره ومثمناً الإنجازات والمكتسبات المتحققة للمرأة البحرينية في ظل عقدين مضيئين منذ إنشاء المجلس، واهتمامه بشؤون المرأة البحرينية عبر إشراكها في المسيرة التنموية الشاملة في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم (حفظه الله ورعاه).

وأشاد الدرازي بالدور الحيوي والحقوق الذي يلعبه المجلس الأعلى للمرأة في كل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق المرأة في مملكة البحرين على مختلف المستويات والأصعدة، مؤكداً في ذات الوقت على أنه ومنذ إنشاء المؤسسة في عام 2009 كان المجلس

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ترحب بمخرجات التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي لعام 2022، بشأن وضع حقوق الإنسان في مملكة البحرين



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

سلطة تسجيل الشكاوى وإحالة الحالات المشتبه فيها للانتهاكات حقوق الإنسان إلى سلطات إنفاذ القانون وإجراء الزيارات المفاجئة لمراكز الإصلاح والتأهيل، ونقل مسؤولية توفير الرعاية الصحية لنزلاء مراكز الإصلاح من وزارة الداخلية إلى وزارة الصحة، والتعديلات الهادفة إلى التوسع في تطبيق برنامج العقوبات البديلة، واعتماد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2022-2026، والتعاون في مختلف البرامج والمنتديات التي أقامها الاتحاد، والتحضيرات للاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين الذي عقد في نوفمبر 2022، كل ذلك كان له أكبر الأثر في رفع مستوى وضع حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

وأكد رئيس المؤسسة بأن ما تشهده مملكة البحرين من طفرة في مجال حقوق الإنسان، ما هو إلا نتاج الإصلاحات التي بدأها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم - حفظه الله ورعاه - من خلال سن تشريعات وإصدار قوانين تدعم حقوق الإنسان، وهو ما أكد عليه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، في الاجتماع الذي عقد مع سموه مؤخراً، من اهتمام الحكومة بملف حقوق الإنسان، وأهمية قيام المؤسسة بدورها وتنفيذ اختصاصاتها بكل شفافية واستقلالية.

رحبت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بما تضمنه التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم لعام 2022م، والذي تمت الإشادة فيه بملف حقوق الإنسان في مملكة البحرين، كماتم التطرق فيه إلى أهم إنجازات مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان.

من جانبه أكد المهندس علي الدرازي رئيس المؤسسة، بأن ما جاء في التقرير يعكس ما تم خلال الاجتماعات التي عقدتها المؤسسة مع ممثلي الاتحاد الأوروبي، والتي تم خلالها تقديم الوضع الحقيقي والواقعي لحقوق الإنسان في المملكة، والتأكيد على احترام الدولة للأسس التي تقوم عليها مبادئ حقوق الإنسان، والدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية من متابعة حثيثة لأوضاع حقوق الإنسان بناء على اختصاصاتها الواردة في قانون الإنشاء.

وأضاف رئيس المؤسسة بأن ترحيب الاتحاد الأوروبي في تقريره باتخاذ مملكة البحرين عددًا من الخطوات، من إنشاء آليات حقوق الإنسان مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والأمانة العامة للتظلمات، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، ومنحها

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها السابع والعشرون



من المملكة وخارجها، إضافة إلى ممثلي عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع الشبكات الجغرافية بالتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

كما اطلعت اللجنة على ما تم بشأن الزيارات التي قامت بها ضمن وفد المؤسسة الوطنية إلى مراكز الإصلاح والتأهيل خلال موسم عاشورا لهذا العام 1445 هـ بهدف التأكد من تمتع جميع النزلاء من قههم في ممارسة الشعائر الدينية.

برئاسة الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وبحضور الدكتور بدر محمد عادل والسيد دانيال كوهين عضوي اللجنة، عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها السابع والعشرون بمقر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ضاحية السيف.

افتتحت اللجنة اجتماعها بمناقشة ما تم إنجازه بشأن ترتيبات إقامة المؤسسة للمؤتمر الدولي المعني بحماية الحق في البيئة، والمقرر عقده في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 2023، حيث سيشارك فيه عدد من المسؤولين والخبراء

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستكمل زيارتها إلى النزلاء المضربين في مركز الإصلاح والتأهيل (جو)

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



توفير الرعاية الصحية في كل مبنى تحسباً لأي حالة طارئة، حفاظاً على صحة وسلامة جميع النزلاء حسب الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات، وتم التأكد بأن الخدمات تُقدم للجميع بشكل طبيعي واعتيادي ومن دون أي تمييز.

كما تؤكد المؤسسة حرصها على النظر في جميع الطلبات التي تقدم بها النزلاء ومدى توافق هذه الطلبات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما يكفل تمتعهم بحقوقهم المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والمعايير الدولية ذات العلاقة، حيث تستثمر المؤسسة في زيارتها الميدانية لمركز الإصلاح والتأهيل، للتأكد من حصول جميع النزلاء على حقوقهم بشكل متوازن وعادل.

وتؤكد المؤسسة الوطنية على إنها سوف تتعامل مع أي شكاوى ترد لها بشأن أي انتهاك يقع على أحد الحقوق الأساسية للأفراد، سواء عن طريق الحضور إلى مقرها في ضاحية السيف، أو عن طريق الخط الساخن المجاني (144 8000)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني www.nihr.org.bh.

بناء على الولاية الواسعة الممنوحة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والاختصاص الممنوح لها بموجب أحكام قانون إنشائها، واستكمالاً للزيارة الميدانية التي تم القيام بها في 10 أغسطس 2023 في ظل ما نشر حول أوضاع عدد من النزلاء المضربين عن الطعام في مركز الإصلاح والتأهيل، قام وفد من المؤسسة بإجراء زيارة ميدانية غير معلنة لمركز الإصلاح والتأهيل في 27 أغسطس 2023 لمتابعة أوضاع أولئك العدد من النزلاء المضربين، والوقوف على ما تم بشأن الملاحظات والتوصيات التي قدمتها المؤسسة إلى الجهات صاحبة الاختصاص بناء على معايير حقوق الإنسان والأنظمة واللوائح المعمول بها.

والتزاماً من المؤسسة بالشفافية والمسؤولية التامة، في نقل حالة حقوق الإنسان داخل أماكن الاحتجاز لذوي النزلاء والرأي العام، تنوه بأنها خلال الزيارة غير المعلنة، قامت بالالتقاء بمجموعة من النزلاء، حيث اطمأنت إلى عدم وجود حالات صحية حرجية بين النزلاء بشكل عام، كما تم متابعة مدى

